

مشروع المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية: المتطلبات المفروضة على المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في حال الترخيص لكيانات لتنفيذ إجراءات للصحة النباتية (002-2014)

إطار الحالة

	لا يشكل هذا جزءاً رسمياً من المعيار وسوف تعدله امانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بعد اعتماده.
2019-12-02	تاريخ صدور الوثيقة
مشروع معيار دولي لتدابير الصحة النباتية	فئة الوثيقة
تحال إلى هيئة تدابير الصحة النباتية في دورتها الخامسة عشرة (2020)	المرحلة الحالية للوثيقة
11-2013 أوصت لجنة المعايير بان يضاف إلى برنامج العمل موضوع الترخيص للكيانات من غير المنظمات الوطنية لوقاية النباتات لتنفيذ إجراءات للصحة النباتية.	المراحل الرئيسية
04-2014 أضافت الهيئة في دورتها التاسعة موضوع الترخيص للكيانات من غير المنظمات الوطنية لوقاية النباتات لتنفيذ إجراءات للصحة النباتية (002-2014) مسندة إليه الأولوية 3 (التي غيرتها الهيئة لاحقاً في دورتها العاشرة إلى الأولوية 2).	
05-2016 وافقت لجنة المعايير على المواصفة رقم 65 (الترخيص لكيانات لتنفيذ إجراءات للصحة النباتية).	
06-2017 قامت مجموعة عمل الخبراء بصياغة المعيار الدولي	
05-2018 نقحت لجنة المعايير المشروع ووافقت على عرضه على مشاوره أولى.	
05-2018 انعقدت المشاورة الأولى.	
05-2019 قامت لجنة المعايير-7 (جماعة العمل التابعة للجنة المعايير المؤلفة من سبعة أعضاء) بتتقيح المشروع والموافقة عليه لغرض عرضه على مشاوره ثانية.	
07-2019 انعقدت المشاورة الثانية.	
11-2019 نقحت لجنة المعايير المشروع.	
05-2016 لجنة المعايير: السيد Rajesh RAMARATHNAM (كندا، المشرف الرئيسي)	مراحل الإشراف
05-2016 لجنة المعايير: السيدة Marina ZLOTINA (الولايات المتحدة الأمريكية، المشرف الرئيسي)	
05-2016 لجنة المعايير: السيدة Marie-Claude FOREST (كندا، المشرف الرئيسي)	
09-2017 تم تحرير النص	الملاحظات
05-2018 تم تحرير النص	
05-2019 قامت لجنة المعايير-7 بتغيير العنوان إلى المتطلبات المفروضة على المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في حال الترخيص لكيانات لتنفيذ إجراءات للصحة النباتية	
05-2019 تم تحرير النص	
12-2019 تم تحرير النص	

المحتويات

3	الاعتماد
3	المقدمة
3	النطاق
3	المراجع
3	الإطار العام للمتطلبات
3	معلومات أساسية
4	الآثار المترتبة على التنوع البيولوجي والبيئة
4	المتطلبات
4	1- الفهم الأساسي للترخيص
4	2- برنامج الترخيص
5	1-2 وضع برنامج الترخيص
6	3- معايير أهلية الكيانات
6	4- الأدوار والمسؤوليات في ما يتعلق بتنفيذ برنامج الترخيص
6	1-4 الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق المنظمة الوطنية لوقاية النباتات
7	2-4 الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق الكيان المعني
8	1-2-4 الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق الكيانات المرخص لها بإجراء المراجعة والإشراف
9	5- العملية المتبعة لإجراء عمليات المراجعة
9	1-5 عمليات المراجعة لمنح ترخيص لكيان ما
9	2-5 عمليات المراجعة للإبقاء على ترخيص
9	6- أنواع عدم الامتثال
10	1-6 عدم الامتثال الحرج
10	2-6 عدم الامتثال الآخر
10	7- تعليق الترخيص وإلغاؤه

الاعتماد

[يدرَج بعد الاعتماد]

المقدمة

النطاق

[1] يعرض هذا المعيار المتطلبات المفروضة على المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في حال قررت الترخيص لكيانات لتنفيذ إجراءات محددة للصحة النباتية بالنيابة عنها.

[2] ووفقاً للمادة 5-2 (أ) من الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، لا يشمل هذا المعيار إصدار شهادات الصحة النباتية. كما لا يشمل وضع واتخاذ تدابير للصحة النباتية.

المراجع

[3] يشير هذا المعيار إلى المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية. ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الدولية هذه على البوابة الدولية للصحة النباتية على العنوان التالي: <https://www.ippc.int/core-activities/standards-setting/ispms>.

الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. 1997. *الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات*. روما، أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، منظمة الأغذية والزراعة.

التعريف

[4] يمكن الاطلاع على تعريف مصطلحات الصحة النباتية المستخدمة في هذا المعيار في المعيار الدولي رقم 5 (مسرد مصطلحات الصحة النباتية).

الإطار العام للمتطلبات

[5] يعرض هذا المعيار المتطلبات الرئيسية لوضع برنامج ترخيص ومعايير الأهلية لكي تصبح كيانات مرخصاً لها. ويحدد المعيار الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق الأطراف المشاركة في تنفيذ أي برنامج ترخيص. كما يتناول العمليات الخاصة بالمراجعات، وأنواع عدم الامتثال، وبتعليق الترخيص وإلغائه.

معلومات أساسية

[6] تنص المادة 4 من من الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على المسؤولين الملقاة على عاتق المنظمات الوطنية لوقاية النباتات. بينما تنص المادة 5-2 (أ) على إمكانية قيام المنظمات الوطنية لوقاية النباتات بالترخيص لكيانات لتنفيذ إجراءات للصحة النباتية. ويشار إلى مفهوم الترخيص في عدة معايير دولية لتدابير الصحة النباتية، مثل المعيار الدولي رقم 3 (الخطوط التوجيهية لتصدير وشحن واستيراد وإطلاق عوامل مكافحة البيولوجية وغيرها من الكائنات الحية المفيدة)، والمعيار الدولي رقم 6 (المراقبة)، والمعيار الدولي رقم 7 (نظام إصدار شهادات الصحة النباتية)، والمعيار الدولي رقم 12 (شهادات الصحة النباتية)، والمعيار الدولي رقم 20 (الخطوط التوجيهية لنظام تطبيق لوائح الصحة النباتية على الواردات)، والمعيار الدولي رقم 23 (الخطوط التوجيهية للتفتيش)، والمعيار الدولي رقم 42 (متطلبات استخدام المعالجات بالحرارة كتدابير للصحة النباتية)، والمعيار الدولي رقم 43 (شروط استخدام التبخير كتدابير للصحة النباتية). ولتعزيز الثقة بين المنظمات الوطنية لوقاية النباتات، ثمة حاجة إلى موازنة المتطلبات الخاصة بالتراخيص لاتخاذ إجراءات محددة للصحة النباتية وضمان تماشي هذه الممارسة مع مبادئ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وفي حال قررت منظمة وطنية لوقاية النباتات منح ترخيص لكيانات ما، فإنها تظل مسؤولة عن إجراءات الصحة النباتية التي تضطلع بها تلك الكيانات بالنيابة عنها.

الآثار المترتبة على التنوع البيولوجي والبيئة

[7] وقد تؤثر برامج الترخيص تأثيراً إيجابياً على التنوع البيولوجي والبيئة لأنها قد تساهم في تنفيذ إجراءات للصحة النباتية.

المتطلبات

[8] لا تقع على عاتق المنظمات الوطنية لوقاية النباتات أية التزامات بالتريخيص لكيانات لتنفيذ إجراءات للصحة النباتية. ولكن إذا قررت إحدى المنظمات منح تريخيص لكيانات ما، فإنه ينبغي تطبيق المتطلبات التالية:

1- الفهم الأساسي للتريخيص

[9] تقرر منظمة وطنية لوقاية النباتات ما إذا كان سيتم التريخيص لكيانات لتنفيذ إجراءات للصحة النباتية. ويجوز للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات استخدام نظام التريخيص من أجل التريخيص لكيانات لتنفيذ إجراءات محددة للصحة النباتية أو إخضاع الكيانات الأخرى المرخص لها للمراجعة أو للإشراف على إجراءات للصحة النباتية. وتشمل الأمثلة على إجراءات الصحة النباتية التي قد تقرر منظمة وطنية لوقاية النباتات التريخيص لأحد الكيانات لتنفيذها عمليات الرصد وأخذ العينات والتفتيش والاختبار والمراقبة والمعالجة وحجر ما بعد الدخول والتدمير. وإذا قررت منظمة وطنية لوقاية النباتات منح تريخيص لكيانات ما، فإنه ينبغي لها أن تتحمل المسؤولية فقط عن تحديد الكيان المرخص له وعن إجراءات الصحة النباتية المحددة. ويجوز إجراء عمليات المراجعة من قبل كيان مرخص له من أجل تقييم أهلية كيان آخر لتنفيذ إجراء محدد للصحة النباتية؛ غير أن قرار التريخيص ينبغي أن يكون مسؤولية المنظمة الوطنية لوقاية النباتات وحدها.

[10] وتتحمل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات مسؤولية ضمان أن الكيان المرخص له ينفذ إجراءات الصحة النباتية وفقاً لمتطلبات المنظمة الوطنية لوقاية النباتات. وبموجب التريخيص، يتولى الكيان المعني تنفيذ إجراءات الصحة النباتية ولكن المسؤولية تظل ملقاة على عاتق المنظمة الوطنية لوقاية النباتات. ويجوز منح التريخيص فقط لتنفيذ إجراءات للصحة النباتية من أجل تطبيق تدابير للصحة النباتية تقررها المنظمة الوطنية لوقاية النباتات. ولا يشمل التريخيص لتنفيذ إجراءات للصحة النباتية الأنشطة الأساسية التي تقوم بها المنظمة الوطنية، مثل إصدار شهادات الصحة النباتية أو وضع واتخاذ تدابير للصحة النباتية لأن هذه الأنشطة ليست إجراءات للصحة النباتية. وينبغي أن يكون لدى المنظمة الوطنية لوقاية النباتات ما يكفي من الموظفين الذين يتمتعون بالخبرة اللازمة للقيام بالرقابة على الكيانات المرخص لها، بما في ذلك إجراء عمليات المراجعة.

[11] وفي هذا المعيار، تشمل "الكيانات" مقدمي إجراءات الصحة النباتية (مثل الأفراد والمنظمات والمؤسسات)، وعند الاقتضاء، المرافق التابعة لهم (مثل المعدات والمختبرات وأماكن المعالجة). وفي بعض الحالات، قد يتطلب منح تريخيص للكيانات قيام منظمة وطنية ما لوقاية النباتات بالموافقة على الأفراد داخل الكيان (مثل المسؤولين عن إجراءات محددة للصحة النباتية)، أو المستندات ذات الصلة أو المرافق أو أي توليفة من هذه الأمور. وينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات والكيان المعني تحديد طبيعة اتفاق التريخيص.

2- برنامج التريخيص

[12] ينبغي لمنظمة وطنية لوقاية النباتات تقرر، بموجب نظام الصحة النباتية الخاص بها، منح تريخيص لكيانات لتنفيذ إجراءات محددة للصحة النباتية أن تضع برنامجاً للتريخيص.

[13] وينبغي للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات، قبل اتخاذ قرار بمنح تريخيص لكيانات ما لتنفيذ إجراءات للصحة النباتية ووضع برنامج تريخيص، التأكد من أن الإطار القانوني لبلدها يمكنها من منح تراخيص وتعليقها وإبطالها وإعادةها.

[14] ولا ينبغي للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات سوى وضع برامج ترخيص تؤدي إلى إجراءات فعالة للصحة النباتية يتم تنفيذها بنزاهة وشفافية. وينبغي لبرنامج الترخيص كفاءة أن تكون الكيانات المرخص لها مسؤولة أمام المنظمة الوطنية عن تلك الإجراءات وأن يتم الحفاظ على أمن الصحة النباتية، بما يتماشى مع أحكام الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمعايير الدولية لوقاية النباتات.

1-2 وضع برنامج الترخيص

[15] ينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات وضع برنامج للترخيص يكون مناسباً للأغراض المتوخاة منه، ويحدد أولاً نطاق البرنامج وأهدافه. وينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات، عند وضع برنامج للترخيص، القيام بما يلي:

- تحديد المتطلبات التي يجب على كيان ما استيفاءها لكي يُمنح ترخيصاً؛
- وضع إجراءات لتلقي المعلومات وحفظها وتقديمها، بما في ذلك إجراءات لضمان السرية؛
- وضع إجراءات لمعالجة المعلومات الواردة، من وقت تلقي المعلومات المطلوبة من المنظمة الوطنية لوقاية النباتات وتقييمها اللاحق إلى اتخاذ القرار بشأن منح ترخيص للكيان المعني أم لا؛
- وضع خطة تدريبية لضمان حصول موظفي المنظمة الوطنية لوقاية النباتات على الخبرة اللازمة لإدارة برامج الترخيص؛
- وضع دورة تدريبية أو تحديد الحد الأدنى من متطلبات التدريب والمعدات والكفاءة والمهارات للكيانات لتنفيذ إجراءات للصحة النباتية؛ وينبغي لهذه المتطلبات أن تعادل تلك التي تطلب من المنظمة الوطنية لوقاية النباتات إذا كانت ستتولى تنفيذ نفس إجراءات الصحة النباتية؛
- وضع اتفاق نموذجي يمكن استخدامه لإضفاء الطابع الرسمي على الترخيص للكيانات وجعل الترخيص ملزماً قانوناً؛
- تحديد فترة صلاحية لاتفاق الترخيص، بما في ذلك توقيت إجراء أي استعراض وطول مدة أي تمديد إذا كان ذلك مناسباً؛
- وضع معايير أداء محددة وخطوط توجيهية وعمليات تحقق قائمة على الأداء للإجراءات التي تنفذها الكيانات؛
- وضع عملية مراجعة أو رصد أدوات داعمة، وهو ما قد يشمل قوائم مرجعية للمراجعة أو الرصد وصيغ نموذجية لتقارير المراجعة أو الرصد، وصيغ نموذجية لتقارير الإجراءات التصحيحية؛
- وضع معايير لتحديد أوجه عدم الامتثال؛
- وضع عملية لمعالجة عدم الامتثال، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تعليق الترخيص أو إعادته أو إلغاؤه؛
- وضع عملية للكيان المرخص له للانسحاب طوعاً من اتفاق الترخيص المبرم مع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات؛
- تحديد المخاطر التي قد تنشأ عن الترخيص والتي يتعين إدارتها من خلال برنامج الترخيص؛
- وضع خطط طوارئ لضمان استمرارية العمل في حال تعليق أو إلغاء ترخيص لأحد الكيانات المرخص لها أو انسحاب هذا الكيان طوعاً من برنامج الترخيص؛
- وضع عملية لضمان تواصل فعال وكفاء بين المنظمة الوطنية لوقاية النباتات والكيان المرخص له؛

- وضع عملية للحفاظ على قائمة محدثة بالكيانات المرخص لها؛
- وضع إطار لتقييم مدى حياد الكيانات واستقلالها، وتقييم وتحديد أي تضارب محتمل في المصالح ومعالجته على النحو المناسب (مثلاً بإلزام الكيانات بأن تتأى بنفسها عن أي تضارب في المصالح أو بالسماح للكيانات بإدارة تضارب المصالح).

3- معايير أهلية الكيانات

- [16] ينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات الحرص على أن الكيان المعني يستوفي المعايير التالية:
- إمكانية العمل بشكل قانوني في البلد الذي يمنح فيه الترخيص؛
 - التمتع بالقدرة على إبرام اتفاق مع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات؛
 - امتلاك ما يكفي من الموارد (المالية والبشرية)، بما في ذلك الخبرة الفنية والمعدات والبنية التحتية اللازمة، للقيام بإجراءات الصحة النباتية المحددة التي سيتم تنفيذها ولضمان استمرارية الخدمات المقدمة؛
 - تولي تعيين أو تحديد الشخص أو الأشخاص الذين سيتحملون المسؤولية عن تنفيذ إجراءات الصحة النباتية التي سيتم تطبيقها؛
 - امتلاك مستندات تبيّن العملية التي سيستعين بها لكي يستمر في استيفاء المتطلبات التي تضعها المنظمة الوطنية بالنسبة إلى إجراءات الصحة النباتية التي سيتم تنفيذها؛
 - الموافقة على الامتثال لمتطلبات المنظمة الوطنية لوقاية النباتات، بما يشمل متطلبات الحياد والاستقلالية وتضارب المصالح (مثلاً لإعلان ما إذا كان يناى بنفسه عن أي تضارب في المصالح أو لتحديد تضارب محتمل في المصالح)؛
 - امتلاك بيان واضح بالمسؤولية عن الأضرار في حال نشأت عن الإجراءات التي يقوم بها في إطار دوره ككيان مرخص له؛
 - اعتماد عملية لضمان تسوية كفاءة وفعالة للزراعات مع العميل الذي يسلم إجراءات الصحة النباتية (إذا لم يكن العميل هو المنظمة الوطنية لوقاية النباتات)، بما في ذلك عملية لرفع القضايا إلى المنظمة الوطنية لاتخاذ قرار نهائي.

4- الأدوار والمسؤوليات في ما يتعلق بتنفيذ برنامج الترخيص

1-4 الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق المنظمة الوطنية لوقاية النباتات

- [17] ينبغي للأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق المنظمة الوطنية لوقاية النباتات أن تشمل ما يلي:
- تقييم الكيان المعني في ضوء المعايير الخاصة بأهلية الحصول على ترخيص المحددة في هذا المعيار وتلك الموضوعية من قبل المنظمة الوطنية وقيامها بالوقاية النباتية؛
 - تقييم الكيان المعني في ضوء المتطلبات المحددة من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات بشأن إجراءاتها الموثقة وتنفيذها في عين المكان، وتقديم اقتراحات للتحسين عند الضرورة؛
 - توخي الوضوح في تحديد إجراءات الصحة النباتية التي يرخص للكيان المعني القيام بها ومعايير الأداء؛
 - إبرام اتفاق يرخص بموجبه له للكيان المعني لتنفيذ إجراءات محددة للصحة النباتية، واستعراض الاتفاق وتحديثه حسب الاقتضاء؛
 - إخطار الكيانات التي لا تستوفي معايير الأهلية وتقديم الأساس المنطقي لهذا القرار؛

- تدريب موظفي المنظمة الوطنية لوقاية النباتات، وعند الاقتضاء، موظفي الكيانات المرخص لها وكفالة الحفاظ على مهاراتهم وكفاءاتهم عند مستوى مناسب لتنفيذ برنامج الترخيص بشكل متسق؛
- إجراء عمليات مراجعة أو رصد منتظمة للكيان المرخص له من أجل التحقق من مدى امتثاله لمتطلبات برنامج الترخيص؛
- إجراء عمليات مراجعة داخلية للإجراءات والعمليات الخاصة بها من أجل التحقق من الاستمرار في بلوغ أهداف برنامج الترخيص؛
- تطبيق عمليات لمعالجة أوجه عدم الامتثال المحددة، بما في ذلك تحديد الإجراءات التصحيحية وإلزام الكيان المرخص له باتخاذ الإجراءات التصحيحية، وعند الاقتضاء، تعليق الترخيص أو إلغائه، وهو ما قد يشمل الإنفاذ التنظيمي؛
- تطبيق عمليات لإعادة الترخيص؛
- تطبيق عمليات تسمح للكيان المعني بالانسحاب بشكل طوعي من اتفاق الترخيص المبرم مع المنظمة الوطنية لوقاية النباتات، عند الاقتضاء؛
- الحفاظ على المستندات، بما في ذلك السجلات والقوائم المنشورة للكيانات المرخص لها، وإجراءات الصحة النباتية المرخص لها المقابلة وفترة الترخيص، إن وجدت؛
- تحديد المدة التي ينبغي فيها للكيان الحفاظ على سجلاته، في ما يتعلق بإجراءات الصحة النباتية المحددة التي تم تنفيذها؛
- القيام باتصالات شفافة وكفوءة وفعالة بشأن برنامج الترخيص والحفاظ عليها، لا سيما بين المنظمة الوطنية لوقاية النباتات والكيانات المرخص لها؛
- التأكد من أن موظفي المنظمة الوطنية لوقاية النباتات المعنيين بالترخيص لكيانات يحافظون على نزاهتهم وينأون بأنفسهم عن أي تضارب في المصالح.

2-4 الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق الكيان المعني

ينبغي للأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق الكيان المعني أن تشمل ما يلي:

- تزويد المنظمة الوطنية لوقاية النباتات بالمعلومات المطلوبة عند النظر في طلب الحصول على ترخيص لتنفيذ إجراءات محددة للصحة النباتية؛
- إبرام اتفاق خطي لتنفيذ إجراءات الصحة النباتية المحددة؛
- تنفيذ إجراءات موثقة للامتثال للمتطلبات الموضوعية من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات، والتي قد تشمل ما يلي:
 - إجراءات تشغيلية تعرض الطريقة التي تنفذ بها إجراءات محددة للصحة النباتية (أي من يفعل ماذا ومتى وأين وكيف)
 - مهارات الموظفين وكفاءاتهم
 - تدريب الموظفين
 - مراقبة المستندات، وهو ما يشمل:
 - تنقيح المستندات

[18]

- السجلات، لا سيما تلك الخاصة بالأنشطة المضطلع بها في ما يتعلق بالإجراءات المحددة للصحة النباتية
 - قائمه بالمعدات والجدول الزمني لصيانتها أو معايرتها، حسب الاقتضاء
 - المراجعة الداخلية
 - إدارة عدم الامتثال؛
 - إرسال إخطار (ضمن إطار زمني متفق عليه) إلى المنظمة الوطنية لوقاية النباتات بعد حدوث تغيير كبير في الإدارة أو الموقع، وتغيير في العملية، وعدم الامتثال أو أي معلومات أخرى لها تأثير على الإجراءات المحددة للصحة النباتية التي تم الترخيص لها؛
 - الحفاظ على البنية التحتية والأمن، حيثما ينطبق ذلك، والموارد اللازمة لتنفيذ إجراءات الصحة النباتية المحددة بشكل متسق للامتثال للمتطلبات الموضوعه من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات؛
 - ضمان تمتع الموظفين بالمعارف والخبرة ذات الصلة التي تطلبها المنظمة الوطنية من أجل تنفيذ إجراءات الصحة النباتية المحددة؛
 - تدريب الموظفين وضمان الحفاظ على مهاراتهم وكفاءاتهم عند مستوى مناسب لتنفيذ إجراءات الصحة النباتية المحددة بشكل متسق للامتثال للمتطلبات الموضوعه من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات؛
 - الحفاظ على إجراءات موثقة (بما في ذلك سجلات أنشطتها) وتقديمها إلى المنظمة الوطنية حسب الاقتضاء؛
 - الخضوع لعمليات الرصد والمراجعة والمراقبة على نحو ما هو وارد في المتطلبات الموضوعه من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات؛
 - الامتثال للمتطلبات المنصوص عليها في اتفاق الترخيص، وإجراءات الصحة النباتية، والمعايير، والتشريعات والخطوط التوجيهية للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات التي تتعلق بالترخيص؛
 - الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال إجراءات الصحة النباتية المصرح بها.
 - 1-2-4 الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق الكيانات المرخص لها بإجراء المراجعة والإشراف
- [19] يجوز للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات أن تختار الترخيص لكيانات بإجراء مراجعة لكيانات أخرى مرخص لها أو الإشراف علي إجراءات للصحة النباتية. وينبغي لكيان يجري مراجعة لكيانات أخرى مرخص لها أو يشرف على إجراءات للصحة النباتية استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في القسم 2-4. وينبغي للأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق الكيان المعني أن تشمل ما يلي:
- وضع وتنفيذ خطة عمل، بما في ذلك وضع إجراءات أو إجراءات تصحيحية، للتعامل مع حالات عدم الامتثال للكيانات التي تقوم بمراجعتها والتي تقوض نزاهة البرنامج والثقة فيه، بما في ذلك إخطار المنظمة الوطنية لوقاية النباتات المانحة للترخيص (ضمن إطار زمني متفق عليه) بذلك؛
 - الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال أنشطتها المتعلقة بالمراجعة أو الإشراف؛

- الحفاظ على الحياد والاستقلالية إزاء الكيانات التي تقوم بمراجعتها أو الإشراف عليها، والنأي بنفسها عن أي تضارب في المصالح؛
- ضمان تمتع الموظفين بالمعارف والخبرات والتدريبات اللازمة للقيام بعمليات المراجعة أو الإشراف المحددة التي يتم تنفيذها؛
- إجراء عمليات مراجعة داخلية لتوفير تعقيبات مستمرة وتحديد ثغرات النظام (إن وجدت).

5- العملية المتبعة لإجراء عمليات المراجعة

1-5 عمليات المراجعة لمنح ترخيص لكيان ما

[20] إذا قررت منظمة وطنية لوقاية النباتات النظر في منح ترخيص لأحد الكيانات، ينبغي لهذه المنظمة (أو الكيان المرخص له لإجراء عمليات مراجعة) أن تطلع أولاً بتقييم أولي لإجراءات الكيان الموثقة.

[21] وعندما تكون الإجراءات الموثقة مقبولة، ينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات (أو الكيان المرخص له لإجراء عمليات المراجعة) الاضطلاع بعملية مراجعة لتقييم النظام بأكمله ومدى قدرة الكيان على تطبيق إجراءات تشغيلية موثقة لكل إجراء من إجراءات الصحة النباتية.

[22] وينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات (أو الكيان المرخص له بإجراء عمليات مراجعة) أن تزود الكيان المعني، في كل خطوة من خطوات عملية المراجعة، بتعقيبات عن الملاحظات والفرص المتاحة للتحسين حسب الاقتضاء.

[23] وينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات وحدها اتخاذ قرار منح ترخيص. وينبغي لها منح ترخيص للكيان المعني فقط إذا تبين من عملية المراجعة أن متطلبات المنظمة الوطنية الخاصة بمنح ترخيص للكيانات قد تم استيفاؤها.

2-5 عمليات المراجعة للإبقاء على ترخيص

[24] ينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات أن تحدد الحد الأدنى لمدى تواتر عمليات المراجعة للإبقاء على ترخيص، بالاستناد إلى نطاق إجراءات الصحة النباتية ومدى تعقيدها والمستوى ذي الصلة من مخاطر الآفات، وأداء الكيان المرخص له وأوجه عدم الامتثال المحددة، ونتائج عمليات المراجعة السابقة. ويجوز إجراء عملية مراجعة غير مقررة، على سبيل المثال إثر تلقي إخطار بعدم الامتثال من بلد مستورد.

[25] ويمكن إجراء عمليات المراجعة من جانب المنظمة الوطنية لوقاية النباتات (أو الكيان المرخص له لإجراء عمليات المراجعة) بخصوص جزء أو أجزاء محددة من نظام الكيان المعني، حسب الاقتضاء.

6- أنواع عدم الامتثال

[26] عندما لا يستوفي الكيان المرخص له المتطلبات المحددة من قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاق الترخيص، ينبغي اعتبار ذلك نوعاً من أنواع عدم الامتثال.

[27] ويمكن تحديد نوع من أنواع عدم الامتثال خلال عمليات المراجعة أو الإشراف أو التحقيق جراء إخطار بعدم الامتثال (المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 13 (خطوط توجيهية للإبلاغ عن حالات عدم التقيد بشروط الصحة النباتية والإجراءات الطارئة)).

[28] وينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات استخدام نوع وعدد حالات عدم الامتثال التي جرى تحديدها لتحديد حالة الكيان المعني (مرخص له أو تم تعليق ترخيصه أو إلغاؤه) ومدى تواتر عملية مراجعة المتابعة.

[29] وفي حال تم تحديد حالة عدم الامتثال، ينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات (أو الكيان المرخص له لإجراء عملية مراجعة أو إشراف) أن تشترط على الكيان المرخص له اتخاذ إجراء تصحيحي.

[30] ويمكن اعتبار أوجه عدم الامتثال كحالات عدم الامتثال الحرج (القسم 6-1) أو غير ذلك من أوجه عدم الامتثال (القسم 6-2).

1-6 عدم الامتثال الحرج

[31] تعتبر حالة "عدم الامتثال الحرج" نوعاً من عدم الامتثال الذي يؤثر فوراً على نزاهة نظام الصحة النباتية للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات والثقة فيه، والذي يتطلب اتخاذ إجراء تصحيحي سريع يتم تحديده وتنفيذه. وقد تعتبر المنظمة الوطنية لوقاية النباتات حالات عدم الامتثال حرج في حالات من قبيل ما يلي:

- عندما يكون هناك دليل يثبت عدم تنفيذ إجراءات الصحة النباتية المرخص لها تنفيذاً صحيحاً؛
- عندما لا ينفذ إجراء تصحيحي بما يرضي المنظمة الوطنية (أو الكيان المرخص له لإجراء عملية المراجعة أو الإشراف)؛
- عندما لا تنفذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لتدارك أوجه القصور التي تحدد؛
- عندما يتبين أنه تم تفويض نزاهة الكيان أو حياده؛
- عندما يكون هناك ما يدل على حدوث غش.

[32] وينبغي تعليق ترخيص كيان ما للقيام بإجراء محدد للصحة النباتية أو إلغاؤه على الفور إذا تم تحديد حالة عدم الامتثال حرج. وينبغي أن يكون للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات نظام لإدارة حالة عدم الامتثال الحرج.

2-6 عدم الامتثال الآخر

[33] "عدم الامتثال الآخر" هو نوع من عدم الامتثال الذي لا يؤثر مباشرة أو فوراً على نزاهة نظام الصحة النباتية للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات والثقة فيه ولا تعتبره المنظمة الوطنية حالة عدم الامتثال حرج.

[34] ويتطلب عدم الامتثال الآخر اتخاذ إجراءات تصحيحية ضمن الإطار الزمني المحدد من جانب المنظمة الوطنية لوقاية النباتات (أو الكيان المرخص له لإجراء عملية مراجعة أو إشراف).

[35] وليس ثمة حاجة إلى تعليق الترخيص أو إلغاؤه ولكن يمكن النظر في ذلك عندما يتم مراراً وتكراراً تحديد هذا النوع من عدم الامتثال أو عندما لا تتخذ إجراءات تصحيحية ضمن الإطار الزمني المطلوب. وينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات وحدها اتخاذ قرار تعليق الترخيص أو إلغاؤه.

7- تعليق الترخيص وإلغاؤه

[36] ينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات وحدها اتخاذ قرار تعليق الترخيص أو إلغاؤه أو إعادته.

[37] **التعليق.** تقوم المنظمة الوطنية لوقاية النباتات بشكل مؤقت بتعليق الترخيص الممنوح لأحد الكيانات لفترة زمنية محددة لكي يتسنى للكيان المعني تنفيذ إجراء تصحيحي.

[38] **الإلغاء.** تسحب المنظمة الوطنية لوقاية النباتات الترخيص من كيان ما.

[39] وينبغي لكيان ما تم تعليق الترخيص الممنوح له ويرغب في أن يعاد إليه هذا الترخيص، أن يقدم طلب باستعادته إلى المنظمة الوطنية لوقاية النباتات. وعندما يتم إلغاء تصريح أحد الكيانات، ينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات تقييم ما إذا كان الكيان المعني مؤهلاً للحصول على ترخيص جديد. وينبغي للكيانات المتضررة تقديم طلب للحصول على ترخيص جديد، وفقاً للقواعد الموضوعية من

قبل المنظمة الوطنية لوقاية النباتات. وينبغي للمنظمة الوطنية لوقاية النباتات وحدها اتخاذ قرار إعادة ترخيص كيان ما.

وينبغي لكيان انسحب بشكل طوعي من اتفاق ترخيص ويرغب في أن يعاد إليه ترخيصه أن يتقدم بطلب إلى المنظمة الوطنية لوقاية النباتات ليعاد إليه الترخيص.

[40]